المحور العلمي

من «تحرير المرأة» إلى «إعادة إنتاجها»: دراسة نقدية في المسار النسوي الحديث

• ليث ناظم صادق[1]

الملخّص

تتناول الدراسة تحليلاً نقديًا للتحولات الفكرية والاجتماعية التي شهدها الخطاب النسوي الحديث، انطلاقًا من مفهوم «تحرير المرأة» بوصفه مشروعًا إصلاحيًا سعى إلى تعزيز حقوق المرأة ورفع مستويات مشاركتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وصولاً إلى ما يمكن وصفه بـ «إعادة إنتاج المرأة» ضمن أنماط ثقافية واستهلاكية جديدة أعادت تشكيل صورتها ووظيفتها داخل المجتمع المعاصر، وتهدف الدراسة إلى تحليل المفهوم الفكري لتحرير المرأة في الأدبيات النسوية الحديثة، وتتبع التحولات التاريخية والفلسفية للحركات النسوية المعاصرة، والكشف عن آليات إعادة إنتاج صورة المرأة في الخطاب الإعلامي والثقافي والاستهلاكي الحديث، إضافة إلى بيان العلاقة بين النسوية الحديثة والتحولات الرأسمالية والثقافة الرقمية، وصولاً إلى تقديم قراءة نقدية متوازنة تميّز بين المكتسبات الحقوقية المشروعة وبين الإشكالات الفكرية والاجتماعية الناتجة عن بعض التطبيقات المعاصرة، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن النسوية الحديثة ليست تيارًا فكريًا واحدًا، إنما تضم اتجاهات متعددة ومتباينة في رؤيتها لمفهوم الحرية ودور المرأة داخل المجتمع، كما أظهرت النتائج أن بعض التطبيقات المعاصرة للخطاب النسوي ساعدت بصورة غير مقصودة في تعزيز النزعة الاستهلاكية وربط قيمة المرأة بمعايير الصورة والجسد والتمثيل الإعلامي، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الضغوط النفسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: تحرير المرأة، النسوية الحديثة، الخطاب النسوي، إعادة إنتاج المرأة، الدراسات النسوية المعاصرة.

---

١ . باحث وطالب دراسات عليا في جامعة الفرات الأوسط التقنية، الكلية التقنية الإدارية ، الكوفة. البريد الإلكتروني:

المقدّمة

تُعدّ قضية المرأة من أكثر القضايا حضورًا في الفكر الإنساني المعاصر، لما ترتبط به من أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تتداخل بصورة مباشرة مع مسار تطور المجتمعات وتحولاتها التاريخية، حيث شهدت هذه القضية خلال القرنين الماضيين اهتمامًا متزايدًا من قبل المفكرين والباحثين والحركات الاجتماعية، ولا سيما مع ظهور الحركات النسوية التي سعت إلى إعادة النظر في أوضاع المرأة والدفاع عن حقوقها ومكانتها داخل المجتمع، وانطلقت هذه الحركات من جملة من المطالب التي تمحورت حول تحقيق المساواة القانونية، وتوسيع فرص التعليم والعمل، وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، بما يضمن لها حضورًا فاعلاً في مختلف مجالات الحياة العامة. وقد لعبت هذه الجهود دورًا في إحداث تحولات مهمة على المستويات التشريعية والاجتماعية والثقافية، حيث شهدت المجتمعات الحديثة توسعًا ملحوظًا في مشاركة المرأة في ميادين التعليم والعمل وصنع القرار، إضافةً إلى تزايد الوعي بحقوقها المدنية والإنسانية، إلا أن التطورات اللاحقة التي شهدها الفكر النسوي، وما رافقها من تحولات عالمية مرتبطة بالعولمة الاقتصادية والثورة الرقمية وصعود الثقافة الاستهلاكية، أنتجت اتجاهات فكرية وممارسات اجتماعية جديدة تجاوزت في بعض الأحيان المطالب الحقوقية التقليدية إلى إعادة صياغة مفاهيم الهوية والحرية والجسد والأدوار الاجتماعية بصورة أكثر تعقيدًا، حيث برزت مجموعة من الأطروحات النقدية التي تشير إلى أن بعض مسارات النسوية الحديثة قد ابتعدت تدريجيًا عن أهدافها الأساسية المرتبطة بتحقيق العدالة والإنصاف، لتدخل في فضاءات جديدة أصبح فيها الجسد الأنثوي والصورة الإعلامية للمرأة جزءًا من منظومات اقتصادية وثقافية واستهلاكية واسعة النطاق، حيث أدى ذلك إلى ظهور تساؤلات جوهرية حول طبيعة التحرر الذي تدعو إليه بعض الاتجاهات النسوية المعاصرة، ومدى قدرته على تحقيق استقلال المرأة وكرامتها الإنسانية، أو ما إذا كان قد أسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج أشكال جديدة من الضغوط والهيمنة الرمزية التي تعيد تشكيل المرأة وفق معايير السوق والإعلام والثقافة الجماهيرية، ومع اتساع نفوذ وسائل الإعلام الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي، أصبحت صورة المرأة تخضع لعمليات مستمرة من البناء وإعادة البناء وفق اعتبارات ثقافية وتجارية وإيديولوجية متعددة، فبدلاً من الاقتصار على مناقشة قضايا الحقوق والواجبات والمشاركة المجتمعية، اتجه جزء من الخطاب المعاصر إلى التركيز على قضايا المظهر والتمثيل والهوية الفردية وأنماط الاستهلاك، الأمر الذي أثار نقاشات واسعة حول طبيعة العلاقة بين التحرر النسوي وبين عمليات التسليع الثقافي التي قد تحول المرأة إلى موضوع

للاستهلاك الرمزي أو التجاري. وبذلك تظهر الحاجة إلى دراسة نقدية تتناول هذه التحولات بصورة علمية متوازنة، وتنبع مشكلة الدراسة من ملاحظة وجود فجوة بين الأهداف النظرية التي رفعتها الحركات النسوية في بداياتها، والمتمثلة في تحرير المرأة من مختلف أشكال التمييز والتهميش، وبين بعض النتائج التي أفرزتها التحولات المعاصرة لهذا الخطاب. فبينما تؤكد الأدبيات النسوية أهمية تمكين المرأة وتعزيز استقلاليتها، تشير بعض الدراسات النقدية إلى أن المرأة أصبحت تواجه أنماطًا جديدة من الضغوط المرتبطة بالصورة المثالية للجسد، ومتطلبات النجاح الفردي، ومعايير القبول الاجتماعي التي تفرضها وسائل الإعلام والثقافة الاستهلاكية. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: هل أسهمت التحولات التي شهدها الخطاب النسوي الحديث في تحقيق التحرر الفعلي للمرأة، أم أنها أدت إلى إعادة إنتاجها ضمن أنماط جديدة من الهيمنة الثقافية والاجتماعية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية المتعلقة بطبيعة التحولات الفكرية التي عرفتها النسوية الحديثة، والعوامل التي ساعدت في إعادة تشكيل صورة المرأة، وأثر الإعلام والثقافة الاستهلاكية في صياغة الأدوار النسوية المعاصرة، ومدى انعكاس ذلك على واقع المرأة والأسرة والمجتمع. وتكتسب الدراسة أهميتها العلمية من تناولها أحد الموضوعات الفكرية والاجتماعية المعاصرة التي ما تزال محل جدل واسع بين الباحثين والمهتمين بقضايا المرأة، كما تنبع أهميتها من سعيها إلى تقديم قراءة نقدية تحليلية تتجاوز الطرح الثنائي القائم على التأييد أو الرفض، من خلال دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي، كذلك تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالدراسات النسوية والنقد الاجتماعي، وتوفر إطارًا معرفيًا يساعد على فهم التحولات التي شهدتها صورة المرأة في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، كما تتضح أهميتها العملية في إمكانية الاستفادة من نتائجها في تطوير الخطابات الثقافية والتربوية والإعلامية المرتبطة بقضايا المرأة، وتعزيز الوعي بأبعادها الاجتماعية والفكرية المختلفة، وتهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم تحرير المرأة في الفكر النسوي الحديث والكشف عن تطوره التاريخي والفلسفي، وتحديد أبرز التحولات التي طرأت على الخطاب النسوي المعاصر، وبيان أثر العوامل الاقتصادية والثقافية والإعلامية في إعادة تشكيل صورة المرأة وأدوارها الاجتماعية، والكشف عن آليات إعادة الإنتاج الرمزي والثقافي للمرأة في المجتمعات الحديثة، إضافة إلى دراسة العلاقة بين النسوية الحديثة والثقافة الاستهلاكية والإعلام الرقمي، وصولاً إلى تقديم رؤية نقدية متوازنة تساعد على فهم أعمق للإشكالات والتحديات التي تواجه المرأة في العصر الراهن. وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة موضوع «من تحرير المرأة إلى إعادة إنتاجها» بوصفه إشكالية فكرية

واجتماعية مركبة تتطلب قراءة نقدية متأنية تستند إلى التحليل العلمي الرصين، وتراعي التعقيدات التي صاحبت تطور الخطاب النسوي الحديث، بهدف الوصول إلى فهم أكثر شمولاً وموضوعية لمساراته الفكرية ونتائجه الاجتماعية والثقافية، تمحورت الدراسة حول نقد التحولات الفكرية التي شهدها الخطاب النسوي الحديث، من المطالبة بتحرير المرأة وتمكينها من حقوقها الأساسية إلى ظهور أنماط جديدة من التمثيل الثقافي والاجتماعي أسهمت، في بعض السياقات، في إعادة إنتاج صورة المرأة ضمن أطر مختلفة، مع بيان المنجزات والإشكالات التي صاحبت هذا التحول، وجاءت الدراسة من ثلاثة مباحث فضلا عن النتائج والتوصيات.

المبحث الأوّل: الإطار النظري والمفاهيمي لتحرير المرأة والنسوية الحديثة

يُعدّ فهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بقضية المرأة والحركات النسوية مدخلاً ضروريًا لتحليل التحولات التي شهدها الخطاب النسوي المعاصر، فالتصورات المتعلقة بتحرير المرأة لم تنشأ بصورة مفاجئة، إنما جاءت نتيجة تراكمات فكرية واجتماعية وسياسية امتدت عبر مراحل تاريخية متعددة، وأسهمت في تشكيل رؤى مختلفة حول مكانة المرأة ودورها وحقوقها داخل المجتمع، ومن ثمّ يهدف هذا المبحث إلى تأصيل المفاهيم المركزية للدراسة، وبيان الخلفيات التاريخية والفكرية التي أسهمت في نشأة الحركات النسوية وتطورها، فضلاً عن عرض اهم المرتكزات النظرية التي استندت إليها النسوية الحديثة، بما يوفر إطارًا معرفيًا يساعد في فهم التحولات اللاحقة التي ستتناولها الدراسة.

أوّلا: مفهوم تحرير المرأة والنسوية

يُعد مفهوم تحرير المرأة من أكثر المفاهيم تداولاً في الدراسات الاجتماعية والفكرية المعاصرة، نظرًا لارتباطه المباشر بقضايا الحقوق والعدالة والمشاركة المجتمعية وإعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية بين الجنسين. فقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة منذ أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، بالتزامن مع التحولات الفكرية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الغربية في عصر التنوير وما تبعه من تغيرات اقتصادية واجتماعية واسعة، ولم يكن مفهوم تحرير المرأة مفهومًا ثابتًا أو موحدًا عبر مختلف المراحل التاريخية، إنما خضع لتفسيرات متعددة تأثرت بالسياقات الثقافية والفلسفية والإيديولوجية التي نشأ فيها، الأمر الذي أدى إلى ظهور رؤى متباينة حول طبيعة التحرير وأهدافه وحدوده، ويشير مفهوم التحرير في دلالته العامة إلى إزالة القيود

والعوائق التي تحد من قدرة الإنسان على ممارسة حقوقه الطبيعية والاجتماعية بصورة مستقلة[١] وعند إسقاط هذا المفهوم على المرأة، فإنه يتخذ أبعادًا أكثر تعقيدًا تتعلق بتحريرها من أشكال التمييز والإقصاء والهيمنة التي قد تواجهها داخل البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة. ومن هذا المنطلق ارتبط مفهوم تحرير المرأة بالمطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، وبضمان فرص متكافئة في التعليم والعمل والمشاركة العامة، إضافة إلى السعي إلى إعادة النظر في التصورات التقليدية المتعلقة بأدوار المرأة ومكانتها داخل المجتمع،[٢] حيث أسهمت التحولات الفكرية التي صاحبت عصر التنوير الأوروبي في ترسيخ الأسس النظرية الأولى لفكرة تحرير المرأة، فقد ظهرت مفاهيم الحرية الفردية والمساواة والحقوق الطبيعية بوصفها مبادئ مركزية في الفكر السياسي الحديث، حيث ظهرت كتابات مبكرة دعت إلى منح المرأة حقوقًا متساوية مع الرجل في التعليم والمشاركة الاجتماعية، وكان من أهمها كتاب «دفاع عن حقوق المرأة» الذي قدم رؤية نقدية للأوضاع الاجتماعية التي كانت تحد من إمكانات المرأة وتحصر أدوارها في نطاق ضيق، وقد شكلت هذه الكتابات نقطة انطلاق مهمة للحركات النسوية اللاحقة التي تبنت مطالب إصلاحية واسعة النطاق[٣] ومع تطور المجتمعات الصناعية وازدياد مشاركة المرأة في سوق العمل، اتسع مفهوم التحرير ليشمل قضايا جديدة تتعلق بالاستقلال الاقتصادي والتمثيل السياسي والعدالة الاجتماعية، وأصبحت الحركات النسوية تنظر إلى أوضاع المرأة بوصفها نتاجًا لبنى اجتماعية وثقافية يمكن تغييرها وإعادة تشكيلها من خلال الإصلاح القانوني والتغيير الثقافي والعمل السياسي المنظم، ومن ثم لم يعد تحرير المرأة مقتصرًا على إزالة القيود القانونية فقط، انما أصبح يشمل إعادة النظر في الأنماط الفكرية والثقافية التي تساهم في إنتاج صور نمطية تحد من أدوار المرأة وفرصها في المجتمع[٤] وفي إطار التطور النظري للحركات النسوية، ظهرت تفسيرات متعددة لمفهوم التحرير تبعًا لاختلاف المدارس الفكرية، فالنسوية الليبرالية ربطت التحرير بتحقيق المساواة القانونية وتكافؤ الفرص داخل المؤسسات القائمة، وعدّت أن المشكلة الأساسية تكمن في وجود تشريعات أو ممارسات تمييزية يمكن إصلاحها من خلال التغيير القانوني والمؤسسي، أما النسوية الماركسية فقد رأت أن أوضاع المرأة لا يمكن فصلها عن البنية الاقتصادية وعلاقات الإنتاج، وأن التحرير

١. محمد عمارة، تحرير المرأة بين الغرب والإسلام، ص ٢٣.
٢. عبد الوهاب المسيري، قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، ص ٤١.
٣. هبة رؤوف عزت، المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، ص ٣٥.
٤. فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ص٤٣.

الحقيقي يتطلب معالجة أشكال الاستغلال المرتبطة بالنظام الاقتصادي السائد، في حين ذهبت النسوية الراديكالية إلى اعتبار الهيمنة الذكورية بنية اجتماعية متجذرة تستدعي إعادة النظر في كثير من المفاهيم والعلاقات التي تحكم المجتمع[١] ومع الانتقال إلى الموجات النسوية اللاحقة، شهد مفهوم التحرير مزيدًا من التوسع والتعقيد، حيث ظهرت قضايا الهوية والاختلاف الثقافي والجندر والتمثيل الإعلامي بوصفها موضوعات مركزية في النقاش النسوي المعاصر، وأصبح الحديث عن تحرير المرأة لا يتوقف على الحقوق السياسية والاقتصادية، إنما امتد إلى قضايا متعلقة بالخطاب الثقافي وصناعة الصورة والتمثيل الرمزي في وسائل الإعلام والثقافة الجماهيرية، وقد أدى ذلك إلى ظهور اتجاهات نقدية ترى أن بعض التصورات الحديثة للتحرير قد وقعت في إشكاليات جديدة تتعلق بإعادة إنتاج المرأة ضمن قوالب ثقافية واستهلاكية مختلفة، وهو ما يثير تساؤلات حول طبيعة التحرر وحدوده في ظل التحولات المعاصرة.[٢]

أمّا مفهوم النسوية، فيشير إلى مجموعة من النظريات والأفكار والحركات الاجتماعية التي تهدف إلى دراسة أوضاع المرأة وتحليل أسباب عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي والعمل على معالجتها، ولا تمثل النسوية اتجاهًا فكريًا واحدًا، إنما تضم طيفًا واسعًا من المدارس والمقاربات التي تختلف في تفسيرها لمصادر التمييز وآليات التغيير المطلوبة، ورغم هذا التعدد، فإن القاسم المشترك بينها يتمثل في الاهتمام بقضايا المرأة والسعي إلى تعزيز مكانتها وحقوقها داخل المجتمع، وتكشف الدراسات المعاصرة أن النسوية مرت بمراحل متعددة من التطور الفكري، انتقلت خلالها من التركيز على المطالب الحقوقية المباشرة إلى الاهتمام بقضايا أكثر تعقيدًا تتعلق بالهوية والثقافة والسلطة والتمثيل الاجتماعي، وقد أسهم هذا التطور في توسيع نطاق البحث النسوي، لكنه في الوقت ذاته أدى إلى ظهور خلافات داخلية وانتقادات متبادلة بين الاتجاهات النسوية المختلفة بشأن طبيعة الأهداف والوسائل والنتائج المتحققة.[٣]

ومن خلال ما تقدم يبين الباحث أن مفهوم تحرير المرأة يمثل مفهومًا ديناميكيًا ومتغيراً ارتبط بتحولات اجتماعية وفكرية عميقة، وأن النسوية الحديثة ليست بناءً فكريًا متجانسًا بقدر ما هي مجموعة من الرؤى والاجتهادات التي تشكلت استجابة لظروف تاريخية وثقافية متباينة.

---

١. قاسم أمين، تحرير المرأة، ص١٤٨.
٢. ماجد الغرباوي، المرأة وآفاق النسوية، ص٤١٠.
٣. هبة شريف، ن النسوية، ص٢٦٤.

ثانيًا: النشأة التاريخية للحركات النسوية وتطورها

تُعد دراسة النشأة التاريخية للحركات النسوية مدخلاً أساسيًا لفهم التحولات الفكرية والاجتماعية التي صاحبت تطور قضية المرأة في العصر الحديث، فلم تظهر النسوية بوصفها حركة اجتماعية أو تيارًا فكريًا بصورة مفاجئة، وإنما جاءت نتيجة تفاعلات تاريخية طويلة ارتبطت بالتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر، حيث أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية، وإثارة تساؤلات جديدة حول مفاهيم الحقوق والمواطنة والمساواة، الأمر الذي انعكس على وضع المرأة ودورها داخل المجتمع، وترتبط البدايات الأولى للحركات النسوية الحديثة بالتحولات الفكرية التي رافقت عصر التنوير الأوروبي، حيث ظهرت أفكار الحرية الفردية والعقلانية والحقوق الطبيعية بوصفها مبادئ أساسية في الفكر السياسي والاجتماعي، وأدى انتشار هذه الأفكار إلى طرح تساؤلات حول استبعاد المرأة من العديد من الحقوق التي كانت تُعد من الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى الرغم من أن دعوات التنوير ركزت في البداية على الإنسان بصورة عامة، فإن التطبيق العملي لهذه المبادئ ظل مقتصرًا إلى حد كبير على الرجال، مما دفع بعض المفكرين والمفكرات إلى المطالبة بتوسيع دائرة الحقوق لتشمل النساء أيضًا.[1]

ومع اندلاع الثورات الأوروبية والأمريكية وما رافقها من دعوات إلى الحرية والمساواة، بدأت تظهر مطالب أكثر وضوحًا تتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة، والحصول على فرص التعليم، وتحسين أوضاعها القانونية والاجتماعية، حيث تزامن ذلك مع التحولات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية، والتي أدت إلى خروج أعداد متزايدة من النساء إلى سوق العمل، الأمر الذي كشف عن حجم التفاوت في الأجور والحقوق والظروف المهنية بين الرجال والنساء، وأسهم هذا الواقع في بلورة مطالب اجتماعية جديدة تجاوزت الإطار النظري إلى النشاط التنظيمي والحركي.[2]

ومع منتصف القرن التاسع عشر بدأت تتشكل الحركات النسوية بصورة أكثر تنظيمًا، فقد ركزت مطالبها على تحقيق المساواة القانونية والسياسية، ولا سيما الحق في التعليم والتملك والمشاركة السياسية. وقد عُرفت هذه المرحلة لاحقًا بالموجة النسوية الأولى، التي انصبت جهودها على إزالة القيود القانونية التي تحد من مشاركة المرأة في المجال العام، وتمكنت هذه الحركات من تحقيق

---

١. محمد الغزالي، قضايا المرأة، ص١٥٩.

٢. نوال السعداوي، المرأة والجنس، ص٨٦.

عدد من المكاسب المهمة، أهمها توسيع فرص التعليم وحق التصويت في عدد من الدول الغربية، وهو ما مثّل نقطة تحول بارزة في تاريخ الحركة النسوية.[١] وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت النسوية تطورًا جديدًا تمثل في ظهور الموجة النسوية الثانية، التي انتقلت من التركيز على الحقوق القانونية والسياسية إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية المرتبطة بأوضاع المرأة، وأصبحت موضوعات مثل التمييز في العمل، وتقسيم الأدوار داخل الأسرة، والتمثيل الثقافي للمرأة، والعلاقات بين الجنسين، من القضايا المركزية في الخطاب النسوي. كما شهدت هذه المرحلة توسعًا في الإنتاج الفكري النسوي وظهور مدارس نظرية متعددة حاولت تفسير أسباب التفاوت بين الرجال والنساء واقتراح آليات لمعالجته.[٢]

ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ظهرت اتجاهات نسوية جديدة ارتبطت بظروف العولمة والثورة الرقمية والتعدد الثقافي، وقد ركزت هذه الاتجاهات على قضايا الهوية والاختلاف والتنوع الثقافي، وانتقدت بعض التصورات السابقة التي تعاملت مع النساء بوصفهن فئة متجانسة تتشابه ظروفها وتجاربها في مختلف المجتمعات، وأصبح الخطاب النسوي أكثر اهتمامًا بفهم تأثير العرق والثقافة والدين والطبقة الاجتماعية في تشكيل تجارب النساء ومشكلاتهم، كما أسهمت التطورات التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة في توسيع نطاق انتشار الأفكار النسوية، حيث أصبحت وسائل الإعلام التقليدية والرقمية منابر مؤثرة في تشكيل الوعي بقضايا المرأة، وأدت هذه التحولات إلى انتقال النقاش النسوي من الأطر الأكاديمية والتنظيمية المحدودة إلى فضاءات عالمية أكثر اتساعًا وتأثيرًا، وفي المقابل، انتج هذا الانتشار تحديات جديدة تتعلق بطبيعة الخطاب النسوي المعاصر ومدى قدرته على مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة.[٣]

وقد أثارت هذه التطورات نقاشات واسعة بين الباحثين حول مسار الحركة النسوية وأهدافها ونتائجها، فبينما يرى بعض الباحثين أن النسوية ساعدت في تحقيق مكاسب مهمة للمرأة على المستويات القانونية والاجتماعية والسياسية، يرى آخرون أن بعض الاتجاهات الحديثة تجاوزت الأهداف الإصلاحية الأولى، واتجهت نحو إعادة صياغة مفاهيم الهوية والعلاقات الاجتماعية بصورة أثارت جدلاً فكريًا وثقافيًا واسعًا ومن هنا أصبحت دراسة التطور التاريخي للنسوية ضرورة

١. ليلى أحمد، المرأة والنوع الاجتماعي في الإسلام: الجذور التاريخية لقضية حديثة، ص٩٥.
٢. هدى الصدة، المرأة العربية وإشكاليات التغيير الاجتماعي والثقافي، ص٦٥.
٣. ماجد الغرباوي، المرأة وآفاق النسوية، ص١٢٩.

لفهم طبيعة التحولات التي شهدها هذا الخطاب، والكشف عن العوامل التي أسهمت في انتقاله من التركيز على الحقوق الأساسية إلى الاهتمام بقضايا أكثر تعقيدًا ترتبط بالثقافة والهوية والتمثيل الاجتماعي.[1]

المبحث الثاني: النشأة التاريخية لظهور النسوية

بعد تناول الإطار المفاهيمي للنسوية الحديثة واستعراض نشأتها التاريخية وتطورها الفكري في المبحث الأول، تأتي أهمية هذا المبحث في الانتقال إلى دراسة المرتكزات الفكرية والفلسفية التي قام عليها الخطاب النسوي الحديث، بوصفها الأساس النظري الذي انطلقت منه مختلف الاتجاهات النسوية في تفسير قضايا المرأة وتحديد سبل معالجتها، فالنسوية لم تتشكل باعتبارها حركة اجتماعية فقط، إنما ارتبطت بمنظومة من الأفكار والمفاهيم التي تأثرت بالتحولات الفكرية والسياسية والثقافية التي شهدها العالم الحديث، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل اهم الأسس الفكرية التي استندت إليها النسوية الحديثة، وبيان طبيعة المفاهيم المركزية التي شكلت بنيتها النظرية، مثل الحرية والمساواة والجندر والهوية، فضلاً عن دراسة انعكاسات هذه المفاهيم على تصور المرأة ودورها في المجتمع، كما يسعى إلى الكشف عن أوجه التباين بين الاتجاهات النسوية المختلفة، واظهار أهم الإشكالات الفكرية التي أثارتها في الحقول الاجتماعية والثقافية المعاصرة.

أولاً: السياقات التاريخية لنشأة الحركة النسوية والموجة النسوية الأولى

ترتبط نشأة الحركة النسوية الحديثة بمجموعة من التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية منذ أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأت تتبلور تصورات جديدة حول الإنسان وحقوقه ومكانته داخل المجتمع، و أسهمت هذه التحولات في إعادة النظر في كثير من البنى التقليدية التي حكمت العلاقات الاجتماعية لقرون طويلة، ومنها مكانة المرأة وأدوارها الاجتماعية، ولم تكن النسوية في بداياتها حركة مستقلة بقدر ما كانت جزءًا من حراك فكري واجتماعي أوسع ارتبط بمطالب الإصلاح السياسي والاجتماعي التي رافقت عصر التنوير الأوروبي، فقد أدى انتشار الأفكار العقلانية التي أكدت قيمة الإنسان وحقه في الحرية والمساواة إلى ظهور تساؤلات متزايدة بشأن استبعاد المرأة من الحقوق التي كانت تُطرح بوصفها حقوقًا عامة وشاملة، وبينما رفعت الثورات الأوروبية شعارات المساواة والعدالة والمواطنة، بقيت المرأة خارج

---

١. محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، ص٣٧.

نطاق الاستفادة الكاملة من هذه المبادئ، الأمر الذي أوجد حالة من التناقض بين الخطاب النظري والممارسة الواقعية، وبذلك بدأت تظهر أصوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في أوضاع المرأة القانونية والاجتماعية، وإدماجها في الحياة العامة بوصفها مواطنًا كامل الحقوق.[١]

كما أسهمت التحولات الاقتصادية الناتجة عن الثورة الصناعية في تعميق الوعي بقضايا المرأة، إذ أدت عملية التصنيع إلى تغيرات كبيرة في بنية المجتمع والأسرة وسوق العمل، فقد دخلت أعداد متزايدة من النساء إلى المصانع والمؤسسات الإنتاجية، إلا أن هذا الدخول لم يكن مصحوبًا بالمساواة في الحقوق أو الأجور أو ظروف العمل، مما كشف عن وجود فجوة واضحة بين مشاركة المرأة الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية والقانونية، و أدى هذا الواقع إلى تنامي المطالب النسوية الرامية إلى تحسين ظروف العمل، وضمان الحقوق المهنية، وتوسيع فرص التعليم والتدريب أمام النساء.[٢]

ومن العوامل المؤثرة أيضًا في نشأة النسوية الحديثة التحولات التي شهدها النظام التعليمي في أوروبا وأمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر، حيث بدأت فرص التعليم تتوسع تدريجيًا أمام النساء. وقد ساعد التعليم على نشوء طبقة من النساء القادرات على التعبير عن قضاياهن والدفاع عن حقوقهن من خلال الكتابة والنشاط الاجتماعي والعمل السياسي، كما ساعد في تكوين وعي جديد بأهمية المشاركة العامة ودور المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تطور الحركات النسوية الأولى، حيث ظهرت الموجة النسوية الأولى بوصفها أول إطار تنظيمي واضح للحركة النسوية الحديثة، فقد ركزت بصورة أساسية على المطالبة بالمساواة القانونية والمدنية، فانطلقت هذه الموجة من قناعة مفادها أن التمييز الذي تتعرض له المرأة يعود بدرجة كبيرة إلى القوانين والتشريعات التي تحرمها من حقوقها الأساسية، ولذلك انصبت الجهود على تعديل هذه القوانين وإزالة القيود المفروضة على مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتمحورت المطالب الرئيسة للحركة حول حق التعليم، وحق التملك، وحق العمل، وحق التصويت والمشاركة السياسية.[٣] وقد تميزت هذه المرحلة بطابعها الإصلاحي؛ إذ لم تسعَ إلى تغيير البنية الاجتماعية بصورة جذرية بقدر ما هدفت إلى إدماج المرأة في المؤسسات القائمة ومنحها الحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل، حيث ركزت الجمعيات النسوية والناشطات في تلك الفترة

١. سيد إسماعيل علي، سوسيولوجيا المرأة العربية، ص٣٢٠.
٢. محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع وقضايا المرأة، ص٩٤.
٣. سناء الخولي، المرأة وقضايا المجتمع المعاصر، ص٤٣٠.

على العمل القانوني والتنظيمي، وتنظيم الحملات والعرائض والمؤتمرات التي تهدف إلى الضغط من أجل إصلاح التشريعات وتحقيق الاعتراف القانوني بحقوق المرأة، ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت نتائج هذه الجهود تظهر تدريجيًا في عدد من الدول الغربية، حيث شهدت التشريعات تغيرات مهمة في مجالات التعليم والعمل والحقوق السياسية، وأسهم ذلك في تعزيز حضور المرأة في المجال العام وتهيئة الظروف لظهور مراحل جديدة من النشاط النسوي أكثر اتساعًا وتعقيدًا، وبذلك، فإن نجاح الموجة الأولى في تحقيق بعض أهدافها لم يؤدِّ إلى إنهاء النقاش حول قضايا المرأة، إنما كشف عن وجود أبعاد اجتماعية وثقافية أعمق للتفاوت بين الجنسين، وهو ما سيصبح محور اهتمام الموجات النسوية اللاحقة.[1]

وتكشف دراسة السياقات التاريخية لنشأة النسوية أن هذه الحركة لم تكن نتاج عامل واحد، وإنما جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من المتغيرات الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كما توضح أن المطالب الأولى للحركة النسوية ارتبطت أساسًا بالسعي إلى تحقيق المساواة القانونية والمدنية، قبل أن تتوسع لاحقًا لتشمل قضايا أكثر تعقيدًا تتعلق بالهوية والثقافة والتمثيل الاجتماعي، ومن ثم فإن فهم هذه المرحلة التاريخية يمثل خطوة أساسية لفهم التطورات اللاحقة التي شهدها الخطاب النسوي وتحولاته الفكرية المعاصرة.[2]

ثانيًا: الموجة النسوية الثانية والثالثة وتحولات الخطاب النسوي

شهدت الحركة النسوية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات جوهرية نقلتها من مرحلة المطالبة بالحقوق القانونية والسياسية إلى مرحلة أكثر عمقًا وتعقيدًا في تحليل أوضاع المرأة داخل البنى الاجتماعية والثقافية، فبعد أن حققت الموجة النسوية الأولى عددًا من المكاسب المرتبطة بالتعليم والتصويت والمشاركة السياسية، ظهرت تساؤلات جديدة حول استمرار مظاهر التفاوت بين الرجال والنساء رغم التقدم التشريعي الذي تحقق في العديد من المجتمعات الغربية، حيث شكلت هذه التساؤلات الأساس الذي انطلقت منه الموجة النسوية الثانية، والتي سعت إلى تجاوز التفسير القانوني لمشكلات المرأة نحو دراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في إعادة إنتاج التمييز وعدم المساواة. انطلقت الموجة النسوية الثانية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين متأثرة بالتحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم الغربي بعد الحرب

---

١. أحمد زايد، المرأة والتحولات الاجتماعية، ص٢٠٠.

٢. نادية محمود مصطفى، المرأة والتنمية والمشاركة السياسية، ص٩٦.

العالمية الثانية، فقد شهدت تلك المرحلة توسعًا في التعليم والعمل وارتفاعًا في مستويات المشاركة النسائية في الحياة العامة، إلا أن النساء استمررن في مواجهة تحديات تتعلق بالتمييز المهني، وعدم تكافؤ الفرص، واستمرار الصور النمطية المرتبطة بالأدوار التقليدية للمرأة داخل الأسرة والمجتمع، وبذلك اتجه الخطاب النسوي إلى التركيز على تحليل المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تكرس هذه الأوضاع، بدلاً من الاكتفاء بالمطالبة بالإصلاحات القانونية،[1] حيث تميزت هذه المرحلة بظهور اتجاهات فكرية متعددة داخل النسوية، حيث سعت كل منها إلى تفسير أسباب التفاوت بين الجنسين من منظور مختلف، فبعض الاتجاهات ربطت المشكلة بالبنى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج، بينما ركزت اتجاهات أخرى على الثقافة السائدة والأنماط الاجتماعية التي تعيد إنتاج الهيمنة الذكورية، كما ظهر الاهتمام بدراسة اللغة والخطاب والإعلام بوصفها أدوات مؤثرة في تشكيل صورة المرأة وتحديد أدوارها الاجتماعية.

ومع نهاية القرن العشرين ظهرت الموجة النسوية الثالثة في ظل متغيرات عالمية جديدة تمثلت في العولمة، والثورة المعلوماتية، وصعود تيارات ما بعد الحداثة، وقد جاءت هذه الموجة استجابةً لعدد من الانتقادات التي وُجهت إلى الموجة الثانية، ولا سيما ما يتعلق بتعميم تجربة المرأة الغربية على جميع النساء بغض النظر عن اختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية، ولذلك أكدت الموجة الثالثة أهمية الاعتراف بالتنوع والاختلاف بين النساء، ورفضت النظر إليهن بوصفهن جماعة متجانسة ذات مصالح وتجارب موحدة[2] وأدى هذا التحول إلى إعادة صياغة العديد من المفاهيم المركزية في الفكر النسوي، حيث ظهرت موضوعات الهوية والتعددية الثقافية والتمثيل الاجتماعي بوصفها قضايا محورية في النقاش النسوي المعاصر، كما ازداد الاهتمام بقضايا الجندر والعلاقة بين البنى الاجتماعية والتمثلات الثقافية للذكورة والأنوثة، وأصبحت الدراسات النسوية أكثر انفتاحًا على حقول معرفية متعددة، مثل الدراسات الثقافية والأنثروبولوجيا وتحليل الخطاب ووسائل الإعلام.

ومن أهم التحولات التي شهدها الخطاب النسوي خلال هذه المرحلة انتقاله من التركيز على المطالب السياسية والاجتماعية المباشرة إلى الاهتمام بالمعاني والرموز والخطابات التي تنتج المعرفة حول المرأة، حيث أصبح تحليل الصورة الإعلامية للمرأة، وتمثيلها في الثقافة الشعبية،

---

١. فهمي جدعان، خارج السرب: بحث في النسوية الإسلامية الرافضة وإغراءات الحرية، ص١٢٣.
٢. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، ص ٣٠٨.

ودورها في الصناعات الثقافية والإعلانية، جزءًا أساسيًا من الأجندة النسوية المعاصرة، كما أدى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى ظهور أشكال جديدة من النشاط النسوي الرقمي، ساعدت في توسيع دائرة النقاش حول قضايا المرأة على المستوى العالمي.[1] وفي المقابل، أثارت هذه التحولات العديد من النقاشات النقدية حول طبيعة الخطاب النسوي المعاصر وحدود تأثيره، حيث رأى بعض الباحثين أن الانتقال من المطالب الحقوقية الواضحة إلى الاهتمام بقضايا الهوية والتمثيل الثقافي أدى إلى زيادة التعقيد النظري داخل الفكر النسوي، بينما اعتبر آخرون أن هذا التحول كان ضروريًا لفهم الأبعاد العميقة للسلطة والهيمنة في المجتمعات الحديثة، كما ظهرت تساؤلات جديدة حول العلاقة بين النسوية والعولمة والثقافة الاستهلاكية، ومدى قدرة الخطاب النسوي على المحافظة على أهدافه التحررية في ظل المتغيرات الاقتصادية والإعلامية المتسارعة.[2] وبذلك يرى الباحث إن الموجتين الثانية والثالثة مثلتا مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ النسوية، إذ أسهمتا في توسيع نطاق الاهتمام بقضايا المرأة من المجال القانوني والسياسي إلى المجالات الثقافية والرمزية والمعرفية، كما انتجت التحولات التي شهدها الخطاب النسوي إلى ظهور رؤى جديدة لفهم العلاقة بين المرأة والمجتمع والسلطة والهوية، وهي التحولات التي شكلت الأساس النظري للعديد من النقاشات المعاصرة حول المرأة في عالم اليوم.

المبحث الثالث: من تحرير المرأة إلى إعادة إنتاجها: قراءة نقدية في المسار النسوي الحديث

بعد استعراض الأسس الفكرية للنسوية الحديثة وتتبع تطورها التاريخي، تبرز الحاجة إلى دراسة التحولات التي شهدها الخطاب النسوي المعاصر وآثارها في إعادة تشكيل صورة المرأة ووظيفتها الاجتماعية، فقد انتقلت النسوية من التركيز على المطالب الحقوقية المرتبطة بالمساواة والتحرر من التمييز إلى الاهتمام بقضايا أكثر تعقيدًا تتعلق بالهوية والجسد والتمثيل الثقافي والإعلامي، وفي ظل التحولات الاقتصادية والثقافية التي صاحبت العولمة والثورة الرقمية، ظهرت تساؤلات نقدية حول مدى محافظة المشروع النسوي على أهدافه الأصلية، أو تحوله إلى آليات جديدة تعيد إنتاج المرأة ضمن أنماط ثقافية واجتماعية مختلفة. ويسعى هذا المبحث إلى تحليل هذه التحولات والكشف عن اهم مظاهرها وإشكالاتها الفكرية والاجتماعية.

---

١. تركي الحمد، الثقافة العربية أمام تحديات التغيير، ص ١٢٠.

٢. محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، ص ٨٧.

أولاً: آليات إعادة إنتاج المرأة في الخطاب النسوي المعاصر

يشير مفهوم إعادة إنتاج المرأة في الخطاب النسوي المعاصر إلى مجموعة العمليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي يُعاد من خلالها تشكيل صورة المرأة وأدوارها ومكانتها داخل المجتمع وفق أنماط جديدة تتناسب مع التحولات التي شهدها العالم الحديث، فقد كانت الحركات النسوية الأولى قد انطلقت من مطلب تحرير المرأة من القيود القانونية والاجتماعية التي حدّت من مشاركتها في المجال العام، إلا أن التحولات التي رافقت العولمة وصعود الاقتصاد الاستهلاكي والثورة الرقمية أدت إلى ظهور أنماط مختلفة من التمثيل الاجتماعي للمرأة، جعلت العديد من الباحثين يتحدثون عن انتقال المرأة من دائرة التهميش التقليدي إلى دائرة أخرى أكثر تعقيدًا ترتبط بإعادة إنتاجها ثقافيًا ورمزيًا ضمن منظومات جديدة للسلطة والتأثير، حيث ارتبطت هذه التحولات بصعود الثقافة الاستهلاكية التي أصبحت من أهم سمات المجتمعات المعاصرة، حيث لم يعد الفرد يُعرَّف فقط من خلال موقعه الاجتماعي أو دوره الإنتاجي، وإنما أصبح يُنظر إليه بوصفه مستهلكًا داخل شبكة واسعة من الرموز والصور والقيم المرتبطة بالسوق.[1] وبذلك أصبحت صورة المرأة جزءًا من المنظومة الاستهلاكية الحديثة، إذ جرى توظيفها في مجالات الإعلان والتسويق والصناعات الثقافية بوصفها أداة جاذبة للاستهلاك ومكونًا أساسيًا في صناعة الرغبات الاجتماعية، حيث أدى ذلك إلى إنتاج نماذج مثالية للأنوثة ترتبط بمعايير محددة للجمال والمظهر وأنماط الحياة، الأمر الذي أسهم في تشكيل تصورات اجتماعية جديدة حول المرأة ودورها ومكانتها، ويذهب عدد من الباحثين إلى أن هذه العملية لا تمثل مجرد تطور طبيعي في صورة المرأة داخل المجتمع، إنما تعكس انتقالاً من أشكال الهيمنة التقليدية إلى أشكال أكثر تعقيدًا تعتمد على التأثير الثقافي والرمزي. فبدلاً من فرض القيود بصورة مباشرة، تعمل الثقافة الاستهلاكية على إنتاج أنماط مرغوبة اجتماعيًا تدفع الأفراد إلى تبنيها طواعية، بما في ذلك النساء اللواتي يجدن أنفسهن أمام ضغوط مستمرة للامتثال لمعايير الجمال والنجاح والظهور التي تروجها وسائل الإعلام والأسواق العالمية، وبهذا المعنى تصبح المرأة موضوعًا لإعادة الإنتاج الثقافي من خلال عمليات مستمرة من التمثيل وإعادة التمثيل داخل الفضاء العام.[2] كما لعب الإعلام الحديث دورًا محوريًا في هذه العملية، إذ أدى الانتشار الواسع لوسائل الإعلام التقليدية والرقمية إلى توسيع نطاق تداول الصور والرموز المرتبطة بالمرأة. ولم تعد صورة المرأة تتشكل داخل الأسرة أو المؤسسة التعليمية فقط،

---

١. إدريس كثير، التحولات الثقافية في المجتمع المعاصر، ص ١٥٦.

٢. عبد السلام بنعبد العالي، الحداثة والهوية، ص ٧٢.

إنما أصبحت تخضع لتأثير شبكات إعلامية عالمية تمتلك قدرة كبيرة على إنتاج المعاني والقيم وتوجيه أنماط التلقي الاجتماعي، حيث أسهمت هذه الوسائل في ترسيخ صور معينة للمرأة الناجحة أو المؤثرة أو الجذابة، مما جعل كثيراً من النساء يقمن ببناء تصوراتهن الذاتية انطلاقًا من نماذج إعلامية قد لا تعكس الواقع الاجتماعي الفعلي، ومع صعود وسائل التواصل الاجتماعي ازدادت هذه الظاهرة تعقيدًا، حيث أصبحت المرأة لا تكتفي باستهلاك الصور والرموز المنتجة إعلاميًا، إنما تشارك في إنتاجها وإعادة نشرها أيضًا.

وقد أدى ذلك إلى نشوء فضاء رقمي يقوم على العرض المستمر للذات وإدارة الصورة الشخصية، وهو ما جعل الجسد والمظهر الخارجي عنصرين أساسيين في عملية التفاعل الاجتماعي الرقمي، ونتيجة لذلك ظهرت أنماط جديدة من الضغوط الاجتماعية المرتبطة بالحضور الرقمي والتقييم الجماهيري والسعي إلى تحقيق القبول الاجتماعي من خلال الامتثال لمعايير معينة للجمال والنجاح والتميز.[1]

وفي هذا الإطار ظهر الجسد بوصفه أحد أهم ميادين إعادة إنتاج المرأة في الخطاب المعاصر، فبعد أن كان الجسد في كثير من المجتمعات التقليدية خاضعًا لقيود اجتماعية وثقافية صارمة، أصبح في السياقات الحديثة موضوعًا لممارسات جديدة ترتبط بالموضة والتجميل واللياقة والصناعات المرتبطة بالمظهر الخارجي، حيث أدى هذا التحول إلى جعل الجسد محورًا رئيسًا للهوية النسوية في العديد من الخطابات الإعلامية والثقافية، بحيث أصبح تقييم المرأة في كثير من الأحيان مرتبطًا بدرجة توافقها مع المعايير الجمالية السائدة أكثر من ارتباطه بقدراتها الفكرية أو إنجازاتها الاجتماعية.[2]

ومن منظور نقدي، يرى عدد من الباحثين أن هذه التحولات تكشف عن مفارقة مهمة في المسار النسوي الحديث، إذ إن السعي إلى تحرير المرأة من القيود التقليدية قد تزامن في بعض الأحيان مع ظهور أشكال جديدة من الضغوط المرتبطة بالسوق والإعلام والثقافة الاستهلاكية، فبدلاً من أن تصبح المرأة مستقلة بصورة كاملة عن أنماط التقييم الخارجية، وجدت نفسها أمام منظومات جديدة تحدد معايير القبول والنجاح والجاذبية وفق اعتبارات اقتصادية وثقافية تتجاوز إرادتها الفردية، ومن ثم فإن الحديث عن إعادة إنتاج المرأة لا يعني إنكار المنجزات التي حققتها الحركات

١. عبد الرحمن بوعلي، المرأة وتحولات الحداثة: دراسة في التغيرات الثقافية والاجتماعية، ص ٤١.
٢. سعيد بنسعيد العلوي، الثقافة والاستهلاك في المجتمع المعاصر، ص ٦٧.

النسوية، وإنما يشير إلى ضرورة الانتباه إلى التحولات التي رافقت تلك المنجزات وإلى الآليات الجديدة التي تؤثر في تشكيل صورة المرأة وموقعها داخل المجتمع المعاصر[١] حيث يرى الباحث ان هذه القراءة تبين أن إعادة إنتاج المرأة ليست عملية بسيطة أو أحادية البعد، إنما هي ظاهرة مركبة تتداخل فيها عوامل اقتصادية وثقافية وإعلامية ورمزية متعددة، كما أنها تعكس طبيعة التحولات التي شهدتها المجتمعات الحديثة وانتقالها من أشكال السيطرة المباشرة إلى أشكال أكثر مرونة تعتمد على إنتاج المعاني والصور والرغبات.

ثانيًا: تقييم نقدي للمسار النسوي الحديث

يمثل تقييم المسار النسوي الحديث إحدى القضايا المركزية في الدراسات الاجتماعية والفكرية المعاصرة، إذ لم تعد النقاشات المتعلقة بالنسوية تقتصر على تتبع تطورها التاريخي أو تحليل مرتكزاتها النظرية، إنما امتدت إلى تقويم نتائجها العملية وانعكاساتها على أوضاع المرأة والأسرة والمجتمع، حيث اكتسب هذا التقييم أهمية متزايدة نتيجة التحولات التي شهدها الخطاب النسوي خلال العقود الأخيرة، والتي جعلته يتجاوز المطالب التقليدية المتعلقة بالمساواة القانونية والحقوق المدنية نحو قضايا أكثر تعقيدًا ترتبط بالهوية والجندر والتمثيل الثقافي والعلاقات الاجتماعية، ومن ثم أصبح من الضروري دراسة المنجزات التي حققتها الحركات النسوية من جهة، وتحليل الإشكالات والتحديات التي رافقت تطورها من جهة أخرى،[٢] فلا يمكن إنكار أن الحركات النسوية أسهمت بصورة ملموسة في تحسين أوضاع المرأة في العديد من المجتمعات، فقد كان لها دور بارز في توسيع فرص التعليم والعمل، وتعزيز المشاركة السياسية، وإعادة النظر في كثير من التشريعات التي كانت تحد من حقوق المرأة أو تقلل من حضورها في المجال العام. كما ساعدت هذه الحركات في لفت الانتباه إلى قضايا كانت مهمشة أو غير مطروحة بصورة كافية في النقاشات العامة، مثل العنف ضد المرأة والتمييز المهني وعدم تكافؤ الفرص، حيث أدى ذلك إلى إدراج العديد من هذه القضايا ضمن السياسات العامة وبرامج التنمية وحقوق الإنسان على المستويات المحلية والدولية[٣] وإلى جانب هذه المنجزات، أسهمت النسوية في تطوير المعرفة العلمية المتعلقة بالمرأة، حيث فتحت المجال أمام دراسات متعددة التخصصات تناولت أوضاع النساء من زوايا اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة، كما ساعدت في إعادة قراءة عدد من

---

١. محمد نور الدين أفاية، الهوية والاختلاف في زمن العولمة، ص ٨٨.

٢. سعيد ناشيد، الحداثة والتواصل، ص ٩٦.

٣. عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ص ١٤٣.

المفاهيم التقليدية المرتبطة بالأدوار الاجتماعية والعلاقات بين الجنسين، وأسهمت في توسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي بقضايا المرأة بوصفها جزءًا من قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية الإنسانية، وقد انعكس ذلك في ظهور حقول معرفية جديدة، مثل دراسات المرأة ودراسات النوع الاجتماعي، التي أصبحت من المجالات البحثية المهمة في الجامعات ومراكز الدراسات حول العالم، ومع ذلك، فإن التطورات التي شهدها الخطاب النسوي الحديث أفرزت مجموعة من الإشكالات الفكرية التي كانت محل نقاش واسع بين الباحثين، حيث أشار بعض الدارسين إلى أن بعض الاتجاهات النسوية المعاصرة اتجهت نحو التركيز المفرط على الفردانية بوصفها القيمة الأساسية في تفسير العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاهتمام بالأبعاد الجماعية والمؤسساتية التي تساهم في استقرار المجتمعات وتماسكها، كما أن التركيز على الاستقلال الفردي بوصفه معيارًا أساسيًا للتحرر أثار تساؤلات حول العلاقة بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية، وحول حدود إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية بصورة قد تؤدي إلى إضعاف بعض الروابط التقليدية داخل الأسرة والمجتمع.[1]

ومن الإشكالات التي أثيرت كذلك اتساع الفجوة بين بعض الخطابات النسوية النظرية والواقع الاجتماعي للنساء في المجتمعات المختلفة، فقد تعرضت بعض الاتجاهات النسوية لانتقادات بسبب نزعتها إلى تعميم تجارب تاريخية وثقافية خاصة بمجتمعات معينة على نساء ينتمين إلى بيئات ثقافية ودينية واجتماعية مختلفة، وأدى ذلك إلى ظهور دعوات تطالب بضرورة مراعاة الخصوصيات الحضارية والثقافية عند معالجة قضايا المرأة، وعدم التعامل مع التجارب النسوية الغربية بوصفها نموذجًا عالميًا صالحًا للتطبيق في جميع السياقات الاجتماعية، كما أثارت التحولات المرتبطة بمفهوم الجندر نقاشات فكرية واسعة، خاصة بعد انتقال هذا المفهوم من كونه أداة تحليل اجتماعي إلى كونه إطارًا نظريًا يعيد النظر في طبيعة الهوية والعلاقات بين الجنسين، وقد انقسم الباحثون بشأن هذه التحولات بين من يرى أنها تسهم في توسيع فهم التنوع الإنساني وتجاوز الصور النمطية التقليدية، وبين من يرى أنها قد تؤدي إلى إضعاف المرجعيات الاجتماعية والثقافية التي تنظم العلاقات داخل المجتمع، ويعكس هذا الجدل حجم التعقيد الذي بات يميز النقاشات النسوية المعاصرة مقارنة بالمراحل الأولى التي انحصرت مطالبها في الحقوق المدنية والسياسية.[2]

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة بين النسوية والعولمة تطرح بدورها إشكاليات متعددة، إذ أدت

---

١. محمد يتيم، المرأة والتحولات الاجتماعية المعاصرة، ص ٧٤.

٢. أحمد شراك، السوسيولوجيا وقضايا المجتمع، ص ١١٨.

العولمة إلى انتشار الأفكار النسوية على نطاق عالمي واسع، لكنها في الوقت نفسه أسهمت في إدماج قضايا المرأة ضمن آليات السوق والثقافة الاستهلاكية، وأصبحت صورة المرأة في كثير من الأحيان جزءًا من الصناعات الإعلامية والثقافية التي تخضع لمنطق الربح والتسويق، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى التساؤل حول ما إذا كانت بعض أشكال التمكين المعاصرة تعزز استقلال المرأة فعلاً أم أنها تعيد إنتاجها داخل منظومات اقتصادية جديدة تعتمد على توظيف صورتها ورمزيتها في تحقيق المكاسب التجارية، وفي ضوء هذه المعطيات، يتبين أن تقييم المسار النسوي الحديث يتطلب مقاربة متوازنة تتجاوز المواقف الاحتفائية أو الرفضية المطلقة، فالنسوية، بوصفها حركة فكرية واجتماعية، حققت إنجازات مهمة لا يمكن إنكارها في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز حضورها الاجتماعي، لكنها في الوقت نفسه انتجت نقاشات وإشكالات جديدة تستدعي الدراسة والتحليل. وبذلك تظهر أهمية التمييز بين الأهداف التحررية التي انطلقت منها الحركات النسوية وبين بعض التحولات اللاحقة التي رافقت تطور الخطاب النسوي في سياقات اجتماعية وثقافية متغيرة، فالقراءة النقدية للمسار النسوي لا تهدف إلى نفي أهمية الجهود التي بُذلت لتحسين أوضاع المرأة، وإنما تسعى إلى فهم طبيعة التحولات التي شهدها هذا المسار، والكشف عن مواطن القوة والقصور فيه، بما يتيح بناء رؤية أكثر توازنًا لقضايا المرأة تستفيد من المنجزات المتحققة، وفي الوقت ذاته تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، وتحافظ على التوازن بين متطلبات الحرية الفردية ومسؤوليات الانتماء الاجتماعي، وبهذا المعنى يصبح النقد أداة للفهم والتطوير، لا وسيلة للرفض أو الإقصاء، وهو ما يمنح الدراسة طابعها العلمي والموضوعي.[1]

خاتمة الدراسة

تناولت هذه الدراسة المسار النسوي الحديث من خلال تتبع نشأته التاريخية وتحليل مرتكزاته الفكرية ومناقشة أبرز التحولات التي شهدها، وصولاً إلى دراسة العلاقة بين مفهوم تحرير المرأة وآليات إعادة إنتاجها في بعض الخطابات والممارسات المعاصرة. وقد بينت الدراسة أن الحركة النسوية أسهمت في تحقيق العديد من المكاسب المتعلقة بحقوق المرأة ومشاركتها في مختلف مجالات الحياة، كما أسهمت في تعزيز الوعي بقضايا المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي المقابل، كشفت الدراسة أن بعض التحولات التي شهدها الخطاب النسوي المعاصر انتجت إشكاليات جديدة مرتبطة بالهوية والثقافة والإعلام والاستهلاك، الأمر الذي دفع إلى إعادة النظر في طبيعة هذه

١. عبد المجيد الجيلاني، قضايا المرأة بين الحداثة وما بعد الحداثة، ص ٥٢.

التحولات وآثارها الاجتماعية والثقافية. وانتهت الدراسة إلى أن قضايا المرأة تتطلب مقاربة نقدية متوازنة تجمع بين الاستفادة من المنجزات التي حققتها الحركات النسوية ومراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، بما يساهم في تعزيز مكانة المرأة ودورها الفاعل في المجتمع ضمن إطار من العدالة والمسؤولية والتكامل الإنساني.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١. أظهرت الدراسة أن الحركة النسوية نشأت في سياق تحولات فكرية وسياسية واقتصادية عميقة شهدتها المجتمعات الغربية، وكان هدفها الأساسي المطالبة بحقوق المرأة المدنية والسياسية وتحقيق المساواة القانونية.

٢. بينت الدراسة أن الخطاب النسوي لم يكن ثابتًا عبر مراحله التاريخية، إنما شهد تحولات متتالية انتقل خلالها من التركيز على الحقوق القانونية إلى الاهتمام بقضايا الهوية والجندر والتمثيل الثقافي.

٣. كشفت الدراسة أن الموجات النسوية المتعاقبة أسهمت في تحقيق العديد من المكاسب المتعلقة بالتعليم والعمل والمشاركة السياسية وتعزيز حضور المرأة في المجال العام.

٤. أوضحت الدراسة أن بعض الاتجاهات النسوية المعاصرة تجاوزت المطالب الإصلاحية التقليدية إلى إعادة النظر في البنى الثقافية والاجتماعية والرمزية التي تشكل صورة المرأة داخل المجتمع.

٥. توصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت من أهم الأدوات المؤثرة في تشكيل الصورة المعاصرة للمرأة وإعادة إنتاجها ثقافيًا ورمزيًا.

٦. أظهرت الدراسة أن الثقافة الاستهلاكية أسهمت في توظيف صورة المرأة ضمن منظومات السوق والإعلان والصناعات الثقافية، مما أدى إلى إنتاج معايير جديدة للنجاح والجمال والقبول الاجتماعي.

ثانيًا: التوصيات

١. ضرورة تعزيز الدراسات العلمية الرصينة التي تتناول قضايا المرأة من منظور نقدي وموضوعي بعيدًا عن التحيزات الأيديولوجية أو الأحكام المسبقة.

٢. تشجيع إجراء بحوث ميدانية متخصصة لدراسة تأثير الخطابات النسوية المعاصرة في الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمعات العربية.

٣. الاهتمام بتحليل دور وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي المجتمعي بقضايا المرأة وآثارها على بناء الهوية النسوية المعاصرة.

٤. العمل على تطوير سياسات اجتماعية وتشريعية تسهم في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والقيم المجتمعية.

٥. تشجيع الحوار الأكاديمي بين الاتجاهات الفكرية المختلفة في قضايا المرأة بما يسهم في بناء رؤى أكثر توازنًا وواقعية.

٦. تعزيز حضور المرأة في مجالات البحث العلمي وصنع القرار والتنمية المستدامة بوصفها شريكًا أساسيًا في عملية التنمية المجتمعية.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد، ليلى، المرأة والنوع الاجتماعي في الإسلام: الجذور التاريخية لقضية حديثة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠.

٢. أفاية، محمد نور الدين، الهوية والاختلاف في زمن العولمة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٤.

٣. أمين، قاسم، تحرير المرأة، شركة نوابغ الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣.

٤. بنسعيد العلوي، سعيد، الثقافة والاستهلاك في المجتمع المعاصر، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ٢٠٠٨.

٥. بنعبد العالي، عبد السلام، الحداثة والهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥.

٦. بوعلي، عبد الرحمن، المرأة وتحولات الحداثة: دراسة في التغيرات الثقافية والاجتماعية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٢.

٧. الجابري، محمد عابد، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

٨. جدعان، فهمي، خارج السرب: بحث في النسوية الإسلامية الرافضة وإغراءات الحرية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

٩. الجوهري، محمد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع وقضايا المرأة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

١٠. الجيلاني، عبد المجيد، قضايا المرأة بين الحداثة وما بعد الحداثة، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠١١.

١١. الحمد، تركي، الثقافة العربية أمام تحديات التغيير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.

١٢. حمودي، عبد الله، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء، ٢٠١٠.

١٣. الخولي، سناء، المرأة وقضايا المجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

١٤. زايد، أحمد، المرأة والتحولات الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٥. سبيلا، محمد، الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال، الدار البيضاء، ٢٠٠٧.

١٦. السعداوي، نوال، المرأة والجنس، دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٠.

١٧. شراك، أحمد، السوسيولوجيا وقضايا المجتمع، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٩.

١٨. شريف، هبة، النسوية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.

١٩. الصدة، هدى، المرأة العربية وإشكاليات التغيير الاجتماعي والثقافي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٠.العروي، عبد الله، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٣.

٢١.عزت، هبة رؤوف، المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٢.علي، سيد إسماعيل، سوسيولوجيا المرأة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٢٣.عمارة، محمد، تحرير المرأة بين الغرب والإسلام، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.

٢٤.الغرباوي، ماجد، المرأة وآفاق النسوية، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، سيدني – بيروت، ٢٠٢١.

٢٥.الغزالي، محمد، قضايا المرأة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٦.كثير، إدريس، التحولات الثقافية في المجتمع المعاصر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ٢٠١٥.

٢٧.المرنيسي، فاطمة، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٠.

٢٨.المسيري، عبد الوهاب، قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٩.مصطفى، نادية محمود، المرأة والتنمية والمشاركة السياسية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣٠.ناشيد، سعيد، الحداثة والتواصل، دار التنوير، بيروت، ٢٠١٠.

٣١.يتيم، محمد، المرأة والتحولات الاجتماعية المعاصرة، منشورات الزمن، الرباط، ٢٠٠٧.